

Horizon 2020

برنامج عمل

للمرحلة الثانية من

مبادرة أفق 2020 من أجل منطقة متوسطة أكثر نظافة

(2020-2015)

1 مقدمة

البحر الأبيض المتوسط أكبر بحار أوروبا شبه المغلقة، ويحيط به 21 بلداً تشترك في ساحل طوله 46 ألف كم. ويسكن منطقة البحر المتوسط نحو 480 مليون نسمة موزعين على ثلاث قارات هي أوروبا وأفريقيا وآسيا. يتركز أكثر من 33% من سكان المنطقة في كياناتها الإدارية الساحلية التي تغطي أقل من 12% من مساحة البلدان المتوسطية. وقد شهدت بيئة البحر المتوسط تدهوراً تدريجياً خلال القرن العشرين. وخلال العقد الماضي، ساهمت ضغوط جديدة ومتنامية بدرجة أكبر في تدهورها على نحو أسرع.

وخلال المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي حول البيئة الذي عُقد في 2006، التزم وزراء البيئة ورؤساء الوفود بالحدّ كثيراً من تلوث البحر المتوسط بحلول عام 2020. وفي سبيل ذلك أطلق الوزراء مبادرة أفق 2020، "حاضين كل الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي على العمل سوياً". كما صادق الوزراء أيضاً على جدول زمني للأنشطة الرئيسية التي ستنفذ أثناء المرحلة الأولى من المبادرة والتي تغطي الفترة 2007-2013.

تهدف مبادرة أفق 2020 إلى التعامل، بحلول 2020، مع مصادر التلوث التي يقال إنها تشكل نحو 80% من التلوث الكلي للبحر المتوسط، وهي النفايات البلدية ومياه الصرف في المناطق الحضرية والتلوث الصناعي. وتساند مبادرة أفق 2020 تنفيذ الالتزامات المقطوعة في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية في البحر المتوسط (اتفاقية برشلونة) وتكمّل هذه الالتزامات. وهي تهدف، على وجه الخصوص، إلى التعامل مع "نقاط التلوث الساخنة" التي حددها معظم البلدان في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط المعنون "التحليل التشخيصي العابر للحدود"¹ والذي صار جزءاً من خطط العمل الوطنية للبلدان التي وضعت في 2003-2005 وصادق عليها في الاجتماع الخامس عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. وتضمنت خطط العمل الوطنية أولويات لتحقيق المستهدفات الوسيطة على المدى القصير والمتوسط (2010 و 2015). أخيراً تم دمج مبادرة أفق 2020 في عمل الإتحاد من أجل المتوسط كجزء من المشروع الرئيسي لإزالة التلوث من البحر المتوسط، وبالتالي صارت مسعى والتزاماً مشتركاً لكافة بلدان الإتحاد من أجل المتوسط البالغ عددهم 43 بلداً.

ومثل العام 2013 منتصف مدة مبادرة أفق 2020. أُجري عدد من التقييمات والدراسات والتقارير لتصب في الاستعراض العام لمنتصف المدة.² وهذه الدراسات هي نتاج التعاون المشترك بين الوكالة الأوروبية للبيئة والأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط وبنك الاستثمار الأوروبي والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط. في 2013، أوكل مؤتمر أطراف اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط تحديث عملية تحديد خطط العمل الوطنية التي وفرت الإطار لتحديد الأعمال ذات الأولوية أثناء المرحلة الأولى من مبادرة أفق 2020. وينبغي بلورة عملية المراجعة بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2015 لتمكين المصادقة على خطط العمل الوطنية في مؤتمر الأطراف التالي.

تُوّجت عملية استعراض منتصف المدة باجتماع وزراء الإتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ الذي عقد في أينا في 13 مايو/أيار 2014. وكانت مبادرة أفق 2020 واحدة من الأولويات الثلاث التي ناقشها الوزراء. وفي الإعلان الصادر عن الاجتماع، أعاد وزراء الإتحاد من أجل المتوسط التأكيد على التزامهم تجاه مبادرة أفق 2020، مقرين بالإنجازات المهمة لكن معترفين أيضاً بأن "التقدم المحرز في بعض القضايا تأخر بسبب التنفيذ غير الفعال للسياسات الوطنية والتدابير التي تنص على التمويل والإدارة المستدامين للبنى التحتية، وأن هناك أولويات جديدة آخذة في الظهور، وأن هناك تحديات تظل أيضاً قائمة أمام الحصول على صورة واضحة لوضع البحر الأبيض المتوسط". كما شدد الوزراء أيضاً على أنه "ما لم تُكثّف الجهود للحد من التلوث في المتوسط بحلول العام 2020 فلن نحقق هدفنا المنشود على الإطلاق".

وفي مواجهة هذه التحديات، يعطي الوزراء الفريق التوجيهي لمبادرة أفق 2020 صلاحية وضع وتبني برنامج عمل للمرحلة الثانية بحلول ديسمبر/كانون الأول 2014 ويطلبه برفع تقارير دورية حول التقدم الذي يحرزه إلى كبار المسؤولين. اشتمل الإعلان الوزاري أيضاً على سلسلة من الالتزامات الملموسة ذات الصلة بمبادرة أفق 2020 التي ترشد وتلهم برنامج العمل هذا (انظر الملحق 2 للاطلاع على النص الكامل للإعلان الوزاري).

¹ التحليل التشخيصي العابر للحدود للبحر: برنامج تقييم ومراقبة التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط/خطة عمل المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة - خطة عمل المتوسط، أينا، 2005/الأبيض المتوسط، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

<http://www.themedpartnership.org/med/documents/library/backgrounddocuments/tda/en/attachments%7Cattachments%3A000%7Cfile>

² <http://h2020.net/resources/h2020-mid-term-review-documents/finish/287/3202.html>

الالتزامات الرئيسية ذات الصلة بمبادرة أفق 2020 المشمولة في إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط المعني بالبيئة وتغير المناخ

- المصادقة على المرحلة الثانية (إعطاء الفريق التوجيهي لمبادرة أفق 2020 صلاحية تبني برنامج عمل في ديسمبر/كانون الأول)؛
- توسيع النطاق: المزيد من التركيز على منع التلوث وإعارة اهتمام للقضايا الناشئة بما فيها النفايات الخطرة والقمامة البحرية؛
- زيادة التآزر مع اتفاقية برشلونة (الاستهلاك والإنتاج المستدامان وقرارات نهج النظام الإيكولوجي، ونظام الرصد الإقليمي، والنقاط الساخنة وتعيين أولويات المشروعات، ومذكرة التفاهم، وتعميم مراكز التنسيق)؛
- الالتزام تجاه تنفيذ وإنفاذ التشريعات؛
- الالتزام بتطبيق مبادئ نظام المعلومات البيئية المشتركة تماشياً مع قرارات نهج النظام الإيكولوجي؛
- الالتزام بإطلاق إصلاحات على الصعيد الوطني لخلق بيئة استثمار جذابة؛
- الترحيب بالمرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط والتأكيد على الالتزام بالمشروعات التي هي قيد الدراسة بما في ذلك منهجية جديدة للتعرف على النقاط الساخنة في إطار مراجعة خطط العمل الوطنية وتحديد أولويات المشروعات بموجب اتفاقية برشلونة؛
- إعادة هيكلة المجموعة الفرعية للحد من التلوث

ثمة متطلب أعم وهو ضرورة دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في برنامج عمل مبادرة أفق 2020. بالدعوة إلى تقوية البعد المتعلق بمنع التلوث، يقر الوزراء بالدور حاسم الأهمية لمبادئ الاقتصاد الأخضر وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحيلولة دون المزيد من تدهور البحر الأبيض المتوسط وكذلك لضمان استدامة النتائج (بما في ذلك الاستثمارات في الحد من التلوث). دعا الوزراء إلى زيادة التآزر في هذا المجال، مما يعني ضمناً تبني رؤية أوسع ونطاقاً أوسع من الأنشطة في كل مكون.

2 الهيكل المؤسسي لمبادرة أفق 2020 والعلاقة والتآزر بين مختلف المكونات

- أعاد إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط التأكيد على الأهمية المستمرة لمكونات مبادرة أفق 2020 الأربعة (بناء القدرات، واستثمارات الحد من التلوث، والرصد والمراجعة، والبحوث). نُظِم العمل تقليدياً في المكونات الأربعة ونُسِّق داخل المجموعات الفرعية الثلاث:
- المجموعة الفرعية لبناء القدرات لتحقيق أهداف مبادرة أفق 2020 برئاسة المنظمة غير الحكومية "مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة"؛
 - المجموعة الفرعية لاستثمارات الحد من التلوث برئاسة بنك الاستثمار الأوروبي؛
 - المجموعة الفرعية للمراجعة والرصد والبحوث برئاسة الوكالة الأوروبية للبيئة.

ساندت المشروعات الإقليمية الممولة من الاتحاد الأوروبي كلاً من المجموعات الفرعية في بلدان منطقة جنوب المتوسط، وذلك بالتكامل مع الأنشطة الأخرى.

كان أحد التحديات في المرحلة الأولى يتمثل في وجود خلط معين بين المجموعات الفرعية والمشروعات الإقليمية الممولة من الاتحاد الأوروبي. وتبعاً لذلك لم تصل ملكية مبادرة أفق 2020 إلى منطقة البحر المتوسط بأكملها، مما حدّ بالتالي من نطاق الأنشطة المنفذة خارج المشروعات الإقليمية الممولة من الاتحاد الأوروبي. كذلك لم يتم بشكل كامل استغلال إمكانية إقامة الشبكات على نطاق أوسع وتبادل أفضل الممارسات/الخبرات. بالإضافة إلى ذلك، أقر استعراض منتصف المدة بأن مكون البحوث كان أقل اندماجاً في هياكل أفق 2020 خلال المرحلة الأولى. ولم تُوضع آلية معينة لفحص نتائج المشروعات البحثية في المنطقة ولا لتغذية هذه النتائج في مبادرة أفق 2020 ولا عمليات صنع القرار الوطنية. كما نوه استعراض منتصف المدة أيضاً إلى ضرورة تحسين التنسيق والتمازج بين مختلف المكونات وآليات التمويل.

وإذ كرر إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط استنتاجات استعراض منتصف المدة، فإنه دعا إلى إعادة تشكيل الهيكل المؤسسي، بما في ذلك الكيانات التنسيقية، بالإضافة إلى دعوته إلى إعادة تفعيل بعض المجموعات. كما ذكرت أيضاً الحاجة إلى زيادة التآزر بين مختلف المكونات.

الإعلاقة والتآزر بين مختلف المكونات

يوجد في قلب برنامج العمل تنقيح خطط العمل الوطنية في إطار بروتوكول المصادر البرية الملحق باتفاقية برشلونة. وحتى شركاء الاتحاد من أجل المتوسط الذين ليسوا أطرافاً في اتفاقية برشلونة وضعوا خطط عمل وطنية وسيبدعون في عملية التنقيح. ويُفترض أن تعين خطط العمل الوطنية المنقحة الفجوات التشريعية والمؤسسية الرئيسية (والأعمال ذات الصلة)، وتحدد وترتب أولوية الحاجات الاستثمارية وحاجات بناء القدرات، وتحديث نقاط التلوث الساخنة. تهدف خطط العمل الوطنية إلى الامتثال للالتزامات ملزمة قانوناً بموجب الخطط الإقليمية المعتمدة في إطار بروتوكول المصادر البرية الملحق باتفاقية برشلونة والوصول إلى وضع يبني جيداً للأهداف الإيكولوجية المتوسطة بشأن التلوث والاعتناء بالمغذيات والنفايات البحرية. وتصير خطط العمل الوطنية أدوات التقييم والتخطيط الأساسية التي يقوم عليها تحديد الأولويات في كل بلد وبالتالي التحديات الملحمة المطلوب أن يتصدى لها برنامج العمل هذا في كل من مكوناته. وتساعد خطط العمل الوطنية أيضاً على التعرف على المجالات التي سيكون فيها اتباع نهج إقليمي مشترك أو التعاون أعظم نفعاً. ومن ثم فإنها ستكون بمثابة الأداة التي تلقت فيها الحاجات الإقليمية والوطنية، مما يسمح بالبرمجة المشتركة لمختلف المكونات وضمان التآزر فيما بينها.

على هذا الأساس، وبهدف تحسين الملكية من جانب كل الأطراف، يحاول برنامج عمل كل مكون قدر المستطاع تحديد أولويات وأهداف معينة تنطبق على منطقة المتوسط بأكملها. كما يحدد أيضاً المبادرات الراهنة أو المستقبلية التي يمكنها مساعدة الشركاء على تنفيذ التزاماتهم.

سيضمن الفريق التوجيهي التلاحق والتنسيق المستمرين بين المكونات والمجموعات. ويجتمع الرؤساء المشتركين لمختلف المجموعات سنوياً على الأقل لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في إطار كل مكون والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى مساندة من المكونات الأخرى. وسيطلب هذا رسداً دقيقاً لبرمجة/ تنفيذ أية مشروعات معينة مستقبلية مساندة لتنفيذ مختلف المكونات. ويرفع الرؤساء المشتركين تقاريرهم إلى الاجتماع السنوي للفريق التوجيهي لمبادرة أفق 2020 حول التقدم المحرز ويقدمون توصياتهم لزيادة التآزر والتلاحق. واستناداً إلى هذا، ينبغي أن يضمن الفريق التوجيهي البرمجة المشتركة والتآزر التشغيلية ويجري التعديلات اللازمة أو يقترح الحلول السليمة للتحديات. ويتم، كلما أمكن، تنظيم اجتماعات الفريق التوجيهي على التوالي مع اجتماعات مراكز تنسيق برنامج تقييم ومراقبة التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة-خطة عمل المتوسط تلبية لطلب الوزراء بخصوص تبسيط مراكز التنسيق.

3 برنامج العمل

3.1 مكون بناء القدرات والسياسات

دعا الجدول الزمني لمبادرة أفق 2020 في 2006 إلى تحديد الحاجات ذات الأولوية لتدابير بناء القدرات وإمكانية نقل التكنولوجيا من خلال أفضل التقنيات المتاحة والوثائق المرجعية لأفضل التقنيات المتاحة. وفيما يخص الإطار السياسي والتشريعي، دُعيت كل بلدان المتوسط إلى تنفيذ الإستراتيجية الأوروبية-متوسطة للإدماج البيئي، التي اعتمدت في 2002، بالإضافة إلى الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة (2005) وإلى إصدار تقارير حول التقدم المحرز في تنفيذها. وقد أهيب أيضاً ببلدان البحر المتوسط التي لم تصادق على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها الرئيسية لتصادق عليها وتمضي في تنفيذ خطط العمل الوطنية المعتمدة في إطار بروتوكول المصادر البرية الملحق بها لتحقيق وضع بيئي جيد وفقاً للجدول الزمني المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك دُعيت الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى الوفاء بالمواعيد النهائية لتشريع الاتحاد الأوروبي وتنفيذ توجيهه المتعلق بإطار الإستراتيجية البحرية باعتباره المساهمة الرئيسية في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. كما دعت خارطة الطريق أيضاً المفوضية إلى دمج الحوكمة البيئية في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية.

الإنجازات الرئيسية لمكون بناء القدرات في الفترة 2006-2013

- الإطار السياسي والتنظيمي: قبلت الآن معظم البلدان المتوسطة تعديلات اتفاقية برشلونة وبروتوكول المصادر البرية، وصادق عدد معتبر من البلدان المتوسطة أيضاً على عدد معتبر من البروتوكولات الأخرى. إذ توجد 6 بروتوكولات في حيز التنفيذ من بين 7 بروتوكولات ملحقه باتفاقية برشلونة. وقد طورت كل البلدان المتوسطة إلى حد كبير الإطار التشريعي اللازم لمساندة تنفيذ خطط العمل الوطنية.



المملكة
الأردنية الهاشمية



Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط



European Union

- تم تحديد أنشطة وتدريبات بناء القدرات استناداً إلى التطورات والأولويات في مجال السياسات والتكنولوجيا المشمولة في خطط العمل الوطنية وغيرها من الوثائق، وتم تنفيذها من خلال مساندة قدمتها - ضمن جهات أخرى - خطة عمل المتوسط والمشروعات التالية الممولة من الاتحاد الأوروبي: بناء القدرات لمبادرة أفق 2020/برنامج البيئة المتوسطي، وشبكة الانضمام البيئية الإقليمية (حالياً شبكة الانضمام الإقليمية المعنية بالبيئة والمناخ) وآلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات/التوأمة. ساهمت هذه الأنشطة في تشجيع عدد من المبادئ الأساسية المتعلقة بالبيئة والاقتصاد الأخضر (مثل الملوث يدفع، ومسؤولية المنتجين، والتسلسل الهرمي للنفايات) في الأطر الوطنية. تم أيضاً تنفيذ تدريب قطاعي خاص وقني عام، بما في ذلك مساندة المشاورات الوطنية. استهدف التدريب نطاقاً واسعاً من أصحاب المصلحة (الإدارة والقطاع الخاص والمجتمع المدني). وأخيراً تم تطوير عدد من الأدوات المبتكرة للتدريب وزيادة الوعي وتم وضع الإستراتيجية المتوسطة للتعليم من أجل التنمية المستدامة واعتمادها. وتم تحقيق تآزر بين بناء القدرات والمكونين الآخرين لأفق 2020 (المراجعة والرصد والبحوث، والحد من التلوث).
- الحوكمة البيئية: اشتمل الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوب المتوسط في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية أهداف الحوكمة البيئية بالإضافة إلى كثير من الأهداف المشتركة ذات الصلة بأفق 2020. اشتمل مشروع بناء القدرات لمبادرة أفق 2020/برنامج البيئة المتوسطي على العديد من الأنشطة لتشجيع دمج البيئة بالإضافة إلى دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وكفاءة الموارد، وذلك أيضاً باستخدام إطار الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة/اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة.

التحديات الرئيسية للفترة 2014-2020

يؤكد إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط على الحاجة إلى اتخاذ كل البلدان الشريكة خطوات راسخة لضمان التنفيذ التام وإنفاذ السياسات المؤيدة لأهداف مبادرة أفق 2020 (...) والأولويات المشمولة في خطط العمل الوطنية، عند الاقتضاء، بمساندة من مكون بناء القدرات" ولـ"تسريع الإصلاحات اللازمة لخلق بيئة استثمارية مؤاتية ومستدامة". كما يذكر الإعلان الوزاري أيضاً الحاجة إلى "تطوير الحوافز اللازمة لزيادة نقل المعرفة والتكنولوجيا".

يخلص تقييم منتصف المدة لتنفيذ خطة العمل الوطنية واستعراض منتصف المدة لمبادرة أفق 2020 إلى أن الإطار الرئيسي المعني بالسياسات والتشريعات المطلوب لتحقيق أهداف اتفاقية برشلونة وأفق 2020 موجود بشكل عام. لكن توجد فجوات فيما يخص اللوائح والإستراتيجيات وكذلك الاستثمارات المستدامة والمشاركة الجماهيرية والوصول إلى المعلومات في الأمور البيئية. فالدمج البيئي يمكن تحسينه، كما أن إطار السياسات لا يستفيد إلا قليلاً من الأدوات الاقتصادية وغيرها من أدوات منع التلوث (الاستهلاك والإنتاج المستدام، أفضل التقنيات المتاحة، أفضل الممارسات البيئية، الوثائق المرجعية لأفضل التقنيات المتاحة).

تم تحديد الكثير من الحاجات في مجال القدرات فيما يخص التنفيذ والإنفاذ والامتثال. الهياكل المؤسسية التي ينبغي أن تساعد تنفيذ التشريعات وإنفاذها قاصرة، وبالأخص فيما يتعلق بإعطاء الأذن والتفتيشات وتطبيق العقوبات، وغالباً ما يفتقر القطاع الخاص إلى المعرفة والقدرات اللازمين للامتثال للتشريعات.

ومن ثم ينبغي أن ينصبّ محور تركيز الفترة 2014-2020 على تقوية كل بلد شريك إطاره السياسي والتنظيمي، وذلك بتحسين شموله، والتنفيذ ودرجة الإنفاذ، بما في ذلك المصادقة على بروتوكولات اتفاقية برشلونة. سيتطلب هذا تحديد الفجوات التشريعية/المؤسسية الرئيسية وحاجات القدرات التفتيشية لدى البلدان الشريكة. وتعدّ الاستنتاجات والأولويات المشمولة في خطط العمل الوطنية المنقحة بمثابة النقطة المرجعية للتعرف على تلك الفجوات وترتيبها حسب الأولوية. بالإضافة إلى خطط العمل الوطنية، وفي حالة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، سيتعين أيضاً أخذ الاستنتاجات المشمولة في "بلاغ بشأن تحسين تحقيق المنافع من تدابير الاتحاد الأوروبي المعنية بالبيئة: بناء الثقة من خلال تحسين المعرفة والاستجابة" بعين الاعتبار. كما سيتطلب أيضاً تعزيز التعاون الثنائي بين كل البلدان الشريكة بحيث يتم تشارك أفضل الممارسات وقصص النجاح والنهج والتكنولوجيات التي تتمتع بالكفاءة وتكرارها عبر المنطقة. وينبغي ضمان التآزر مع المبادرات الإقليمية الأخرى.

الهدف العام

تعزيز شمول السياسات والتشريعات البيئية وتنفيذها وإنفاذها، وتعزيز دمج البيئة في السياسات الأخرى على المستوى الوطني، ومساندة حوكمة بيئية أفضل بغرض الحد من التلوث البحري ومنعه من أجل تحقيق وضع بيئي جيد في البحر المتوسط.

الأهداف المحددة



European
Investment
Bank

The EIB bank

European Environment Agency





المملكة
الأردنية الهاشمية



Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط



European Union

1. تحسين قدرة السياسات والتشريعات الوطنية على مساندة الحد من التلوث ومنعه بمراجعة وتحديث وتكملة إطار التشريعات والسياسات البيئية الوطنية (بما في ذلك تشجيع استخدام الأدوات الاقتصادية حيثما كان ملائماً) وبإجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة لخلق بيئة استثمارية مؤاتية ومستدامة.
2. تحسين قدرة البلدان الشريكة على تنفيذ التشريعات البيئية الوطنية وإنفاذها وقدرة القطاع الخاص على الامتثال، بما في ذلك تيسير نقل المعرفة والتكنولوجيا وتشجيع التعاون الإقليمي والتبادل بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.
3. تعزيز دمج البيئة في أطر سياسات القطاعات الرئيسية وممارسة القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تقوية الإطار المؤسسي وزيادة قدرات القطاعين العام والخاص.
4. تمكين أصحاب المصلحة الرئيسيين/الأطراف الفاعلة الرئيسية على المستويين الوطني والإقليمي من المشاركة بنشاط في عملية صنع القرار ومن المساهمة في تنفيذ الأهداف البيئية.

3.2 مكون الاستثمار في الحد من التلوث ومنعه

دعا الجدول الزمني لأفق 2020 في 2006 إلى تحديث المعلومات ذات الصلة بنقاط التلوث الساخنة، والتعرف على المشروعات الاستثمارية، وإعداد مشروعات ذات أولوية، والتنسيق بين المؤسسات المالية. وقاد بنك الاستثمار الأوروبي الأنشطة أثناء المرحلة الأولى من خلال مرفق إعداد وتنفيذ مشروعات برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط. وفي السنوات الأخيرة صارت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط طرفاً فاعلاً مهماً يقود تقييم المكون الاستثماري لخطط العمل الوطنية للحد من التلوث التي اعتمدت في إطار بروتوكول المصادر البرية الملحق باتفاقية برشلونة ضمن برنامج تقييم ومراقبة التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط لخطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الإنجازات الرئيسية لمكون الاستثمار في الفترة 2006-2013

- تحديد الحاجات الاستثمارية في 21 بلداً مطلاً على البحر المتوسط زائد الأردن ضروري لتحقيق مستهدفات خطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتفق عليها لعام 2025 في خطة العمل الإستراتيجية (برنامج العمل الإستراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية في منطقة البحر المتوسط - 2000) والخطط الإقليمية التي وضعت مؤخراً والتي تركز على ملوثات معينة، حيث تم تحديد أكثر من 900 مشروع أو حاجة استثمارية بمعلومات أساسية (2/3 منها إما استكمل وإما يجري العمل فيه وإما مخططاً بتمويل مضمون). في إطار مرفق إعداد وتنفيذ مشروعات برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط، أعدت قائمة مشروعات أفق 2020 لإرساء نقطة مرجعية مشتركة لمشروعات الحد من التلوث في منطقة جنوب المتوسط. تضم القائمة 113 مشروعاً عبر البلدان الشريكة من بين المشروعات الـ 900 سألقة الذكر لكل بلدان الحوض، بقيمة إجمالية تقديرية تبلغ نحو 7.74 مليار دولار، تشمل المشروعات التي هي قيد الدراسة والتي لم تؤمن بعد تمويلها من بينها 44 مشروعاً بميزانية تقديرية 2.87 مليار دولار.
- في إطار مرفق إعداد وتنفيذ مشروعات برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط، تم إعداد 4 مشروعات إيضاحية ذات أولوية مع الانتهاء من دراسات الجدوى وتقييمات الآثار البيئية والاجتماعية. أحد هذه المشروعات - وهو ممول بالكامل - يُتوقع أن يزيل نقطة التلوث الساخنة المتمثلة في بحيرة بنزرت في تونس وقد اعتمد من الاتحاد من أجل المتوسط منذ الاعتراف به كمشروع رئيسي.
- منهجية لتقييم الأثر البيئي لكل مشروع - تم تطويرها من خلال تقدير أحمال الملوثات على النحو المحدد في دراسة الاتحاد من أجل المتوسط، بالإضافة إلى التحديد المستند إلى الخبرة لشروط النجاح - انظر فحص التحقق الذي أجراه بنك الاستثمار الأوروبي.

التحديات الرئيسية للفترة 2014-2020

رحب إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط بـ"الإنجازات الكبيرة في المضي قدماً نحو الاستثمارات في البنى التحتية حاسمة الأهمية" والمرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط" وشدد على "محور التركيز الإستراتيجي الذي أتاحتها قائمة النقاط الساخنة لخطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطط العمل الوطنية". وقد التزم الشركاء، في الإعلان الوزاري، بـ"التعهد بضمان الإعداد والتنفيذ الكافيين للمشروعات" وأعادوا تأكيد "التزامهم بمساندة إعداد مجموعة من المشروعات ذات الصلة" داعين "كل الجهات الفاعلة المعنية إلى مواصلة العمل التعاوني لتطوير معايير لترتيب أولويات الاستثمارات المستدامة، مستفيدين ضمن أشياء أخرى من نتائج الدراسة التي قدمتها الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ومتوائمين كما ينبغي مع عملية مراجعة خطط العمل الوطنية التي تنفذ حالياً من قبل خطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة". كما أكد الوزراء ورؤساء الوفود أيضاً على "الحاجة إلى إعادة هيكلة المجموعة الفرعية للحد من التلوث التابعة لأفق 2020، وإلى الدعوة على وجه الخصوص إلى الإشراف الكامل للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط".



European
Investment
Bank

The EIB bank

European Environment Agency



ستكون الدروس المستفادة من المرحلة الأولى وتوجيهات إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط محورية في التصدي كما ينبغي للتحديات التالية في المرحلة الثانية من أفق 2020:

- سد الفجوات القائمة في المعلومات حول المشروعات - إما عدم وجود مشروعات في القطاع الصناعي وفي بعض البلدان، وإما خطأ ونقصاً في المعلومات الأساسية - فيما يتعلق بعملية مراجعة خطط العمل الوطنية من قبل خطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأثناء هذه العملية، وذلك كأساس لتقييم الأولويات البيئية في المنطقة وتوفير صورة واضحة ومتجانسة للمحفظة الاستثمارية.
- تحسين منهجية تحديد الأولويات وأساليب الإعداد، مع اشتغال، ليس دراسات الجدوى فحسب، بل كل الإجراءات المطلوبة مسبقاً اللازمة لضمان شروط جيدة لتنفيذ المشروع، وبالتحديد فيما يخص المشروعات في مجال الحد من التلوث عند المنبع أو إعادة تدوير أو تجميع أو معالجة مياه الصرف والنفايات الصلبة وتقليل الانبعاثات الصناعية.
- الإشراف بشكل أفضل لمختلف الجهات المانحة والمؤسسات المالية ذات العلاقة فيما يخص المحفظة الاستثمارية في كلتا مرحلتَي إعداد المشروع وتنفيذه، وذلك من خلال الآليات المالية بما في ذلك المزيج المناسب من المنح أو القروض، من أجل تنفيذ المشروعات بأكبر إمكانية للحد من التلوث من منظور إقليمي وتسريع وتيرة إزالة نقاط التلوث الساخنة.
- تحديد والتصدي للعوامل التي أعاققت التنفيذ والتشغيل المستدامين للمشروعات، وبالأخص من خلال الآليات المالية، بما فيها التسعير الجيد للخدمات.

الهدف العام

تحديد مشروعات أفق 2020 الاستثمارية ذات الأولوية وتمويلها وتنفيذها.

الأهداف المحددة

1. تحديث المعلومات الأساسية حول المشروعات وتخطيط الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الهدف العام.
2. إعداد المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية المطلوبة وفي غضون ذلك تعزيز قدرة إعداد المشروعات لدى مؤسسات القطاع العام ولدى القطاع الخاص أيضاً. يمكن أن يمثل الاعتماد من قبل الاتحاد من أجل المتوسط قيمة مضافة لتسليط الضوء على الأعمال الإقليمية ذات الصلة بوجه خاص والنموذجية.
3. ضمان تمويل هذه المشروعات وتنفيذها.

ثمة هدف أفقي آخر وهو ضمان التآزر داخل برنامج أفق 2020، وبخاصة من خلال إدارة المعرفة ونقل المعلومات و/أو التكنولوجيا ذات الصلة بالاستثمار بين مكونات استثمارات الحد من التلوث ومنعه وبناء القدرات والمراجعة والرصد والبحوث.

سيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الجمع بين اجتماعات التخطيط والتنسيق، والدراسات الإقليمية أو حلقات العمل وإعداد المشروعات في إطار العديد من برامج المساعدة الفنية، ومن أجل إعداد المشروعات، من خلال المرافق من قبيل المرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط في بلدان جنوب المتوسط، وصناديق آلية مساعدة ما قبل الانضمام في غرب البلقان أو تركيا، وصناديق التماسك/الإقليمية في بلدان الاتحاد الأوروبي. يُتوقع أن يعتمد كل بلد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط وينفذ الإطار السياساتي والتنظيمية المناسبة التي يمكنها اجتذاب استثمارات مستدامة والاستفادة منها.

من المرجح أن يحسن تبادل الخبرات والتنسيق بين المؤسسات المالية فيما يخص إعداد وتنفيذ المشروعات كفاءة وتيرة الاستثمارات نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحد من التلوث ومنعه. اعترافاً بإنجازات مرفق إعداد وتنفيذ مشروعات برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط، تم إنشاء مرفق جديد في إطار مكون الاستثمار في الحد من التلوث ومنعه لأفق 2020 - المرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط. الهدف العام لمرفق المرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط هو تشجيع الإدارة المناسبة والسليمة للمياه ومياه الصرف والنفايات والانبعاثات الصناعية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل تقليل المخاطر الصحية وتحسين نوعية الحياة والمساهمة في تحقيق هدف أفق 2020 المتمثل في إزالة تلوث البحر المتوسط. أما الأهداف المحددة للأنشطة في إطار المرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط فهي كما يلي: (أ) زيادة عدد المشروعات الصالحة للتمويل من البنوك في القطاعات ذات الأولوية التي يمكن تمويلها وتنفيذها بسهولة، مما يضمن كفاءة تشغيلها واستدامتها على المدى الطويل، و(ب) تعزيز قدرة إعداد المشروعات لدى مؤسسات القطاع العام ولدى القطاع الخاص. كما سيساهم المرفق أيضاً في تحقيق هدف ملح وهو توفير فرص عمل في هذه القطاعات الأساسية وخارجها. على سبيل المثال، لن تستخدم المرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط الدروس المستفادة من خلال الإنجازات والحلول فحسب، بل أيضاً الصعوبات التي واجهت برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط في المرحلة

الأولى وينبغي أن يساعد تبادل هذا مع المؤسسات المالية الأخرى على تحسين أساليب عملها. وتبين هذه الأهداف المحددة مرة أخرى في الجدول المرفق الذي يورد المخرجات والمواعيد النهائية ذات العلاقة للأعمال في إطار هذا المكون.

3.3 مكون الرصد والمراجعة

دعا الجدول الزمني لأفق 2020 في 2006 إلى وضع آلية دورية لمراجعة ورصد حالة بيئة البحر المتوسط وسير العمل في مبادرة أفق 2020. تم وضع ترتيب تشاركي مع كل البلدان المتوسطية الشريكة والمؤسسات الإقليمية ذات العلاقة. فالمجموعة الفرعية للمراجعة والرصد والبحوث (عُقدت 4 اجتماعات في 2008 و 2011 و 2012 و 2013) كملت الفرق العاملة النوعية لنظام المعلومات البيئية المشتركة للآلية الأوروبية للجوار والشراكة (3 اجتماعات للفريق العامل المعني بالمؤشرات البيئية و 4 اجتماعات للفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات). يساند تنفيذ أنشطة المراجعة والرصد والبحوث المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي "نظام المعلومات البيئية المشتركة لمنطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة-الجنوب" الذي تنسقه الوكالة الأوروبية للبيئة بالشراكة مع خطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الإنجازات الرئيسية لمكون الرصد والمراجعة في الفترة 2006-2013

- تصميم عملية متماسكة وإطار للمؤشرات، وتحديد وتطوير نشرات معلومات واستكمال 6 مؤشرات رئيسية.
- إرساء الخطوات الأولى نحو تأسيس آلية مشتركة لرفع تقارير أفق 2020 - اقتصر في المرحلة الأولى على البلدان الجنوبية الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية. قدمت معظم البلدان الجنوبية الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمؤشرات المتفق عليها.
- ترتيب أولي للبيئة التحتية لرفع التقارير باستخدام وتقوية أدوات رفع التقارير للوكالة الأوروبية للبيئة وخطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- إنتاج ونشر (مايو/أيار 2014) تقرير مشترك للوكالة الأوروبية للبيئة وخطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "تقرير أفق 2020 المتوسطي - نحو أنظمة معلومات بيئية مشتركة" باستخدام إطار "القوى المحركة - الضغوط - الأحوال - الآثار - الاستجابات" لتقييم قضايا أفق 2020 ثم المساهمة في استعراض منتصف المدة للمبادرة. يستند هذا إلى المؤشرات والتقييمات الوطنية التي وفرتها الدول لهذا الإجراء الأول، وإلى التقييمات والتقارير الإقليمية السابقة (مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط 2008 في قمة الاتحاد من أجل المتوسط، وحالة وأفاق البيئة الأوروبية للوكالة الأوروبية للبيئة 2010 مع آفاق البحار الإقليمية، والتقييم المتكامل للبيئة البحرية استناداً إلى نهج النظام الإيكولوجي 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط 2009، وحالة وأفاق البيئة الأوروبية للوكالة الأوروبية للبيئة 2010 مع آفاق البحار الإقليمية، والتقييم المتكامل للبيئة البحرية استناداً إلى نهج النظام الإيكولوجي 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط 2012 MCSOE، وإستراتيجية التنفيذ المشتركة للاتحاد الأوروبي للتوجيه المتعلق بإطار الإستراتيجية البحرية).
- تأسيس شبكة تابعة لأفق 2020 للخبراء المتخصصين (المستوى الوطني والإقليمي) تغطي الحوكمة والقضايا المتخصصة وقضايا البنية التحتية.
- تعزيز القدرات القطرية في إنتاج وجمع البيانات، وتطوير المؤشرات لمساندة التقييمات الدورية.
- التنسيق المستمر والتآزر مع مكونات أفق 2020 الأخرى ومع المشروعات البحثية والشبكات مثل جهاز تنسيق البحوث العلمية والابتكار في منطقة المتوسط³، ومشروع نحو إستراتيجية وبرامج متكاملة للبحوث البحرية⁴، ومشروع أناس من أجل الحوكمة القائمة على النظام الإيكولوجي في تقييم التنمية المستدامة للمحيطات والسواحل⁵، ومشروع البحوث البيئية البحرية الموجهة نحو السياسات للبحار الأوروبية الجنوبية⁶.

التحديات الرئيسية للفترة 2014-2020

وافق الوزراء في إعلانهم الوزاري على "تقوية بُعد منع التلوث [في أفق 2020] وإعارة اهتمام للقضايا الناشئة وذات العلاقة مثل النفايات الخطرة والقمامة البحرية" وشددوا على حاجة كل البلدان إلى "التصدي للحاجة إلى البيانات بتطبيق مبادئ نظم المعلومات البيئية المشتركة

جهاز تنسيق البحوث العلمية والابتكار في منطقة المتوسط،³
<http://www.miraproject.eu/>

نحو إستراتيجية وبرامج متكاملة للبحوث البحرية،⁴
<http://www.seas-era.eu/>

أناس من أجل الحوكمة القائمة على النظام الإيكولوجي في تقييم التنمية المستدامة للمحيطات والسواحل،⁵
<http://www.pegasoproject.eu/>

البحوث البيئية البحرية الموجهة نحو السياسات للبحار الأوروبية الجنوبية،⁶
<http://www.perseus-net.eu/>

بما يتسق مع الالتزامات المتفق عليها في إطار قرارات نهج النظام الإيكولوجي لاتفاقية برشلونة، مما يساهم أيضاً في رصدتها المتكامل الإقليمي" بما يسمح بـ"الحصول على صورة دقيقة لوضع البحر المتوسط.

التحدي الرئيسي في المرحلة الثانية هو ضمان الإنتاج والتبادل النظاميين لبيانات ومؤشرات ومعلومات ذات جودة مقيمة فيما يتصل بأفق 2020، مما يتيح الاتساق بين فعالية التدابير المنفذة في إطار اتفاقية برشلونة وما هو متاح فعلياً لبناء تقييم كامل لوضع البحر المتوسط. في ذلك الصدد وبعد الدروس والخبرات المستفادة من عملية رفع التقارير الأولى وتقييم أفق 2020، ينبغي أن ينصب محور تركيز المرحلة الثانية على المساندة والتقوية المستمرين لخط الإنتاج (الرصد والبيانات والمؤشرات والتقييم والمعرفة)، بما يضمن الترتيب السليم للأولويات ودمج كل تقييمات النطاق المواضيعي الحالي لأفق 2020 لتتم تكاملته ببعد منع التلوث والقضايا الناشئة بما يتسق مع العمل المستمر لنهج النظام الإيكولوجي/التوجيه المتعلق بإطار الإستراتيجية البحرية، وتحديث خطط العمل الوطنية، ومراجعة الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة.

التحدي الثاني هو تعزيز الملكية القطرية لعملية رصد ومراجعة أفق 2020 (لا من قبل ممثل المراجعة والرصد فحسب بل كل الشركاء أيضاً)، وضمان استدامة هيكل الحكومة والتنسيق المتكامل. ينبغي أن يسمح هذا بتأسيس روابط وتآزرات لمساندة الاستثمارات المستدامة، وتعزيز القدرات القطرية في الصلة ما بين العلوم والسياسات، واستخدام التقييمات لاتخاذ تدابير فعالة ورصد تنفيذها.

هدف عام للنصف الثاني من أفق 2020:

ضمان توافر بيانات الرصد والمعلومات التي تحتاجها القاعدة المعرفية التي تساند التقييم الدوري لأفق 2020 وجودة هذه البيانات والمعلومات وإمكانية الوصول إليها واستدامتها.

الأهداف المحددة:

1. تحسين نظم المعلومات الوطنية المثلى بما يسمح بالإنتاج النظامي للتقارير المستندة إلى المؤشرات وتبادل البيانات.
2. توسيع أولويات أفق 2020 الراهنة مع تركيز خاص على المياه والنفايات الصلبة والانبعاثات الصناعية والتعرف على المجالات الإضافية ذات الأولوية والتصدي لها.
3. ضمان استدامة ترتيب الحوكمة لعمليات مراجعة أفق 2020.
4. تشجيع دمج نتائج مراجعة أفق 2020 في عملية صنع القرار على المستوى الإقليمي والوطني.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ أعمال معينة (مثلاً، آلية تنسيق، تعميم شبكات مراكز التنسيق والاجتماعات ذات الصلة، تنظيم منتدى ومؤتمر أفق 2020) لضمان التكامل والترابط والتآزر بين كل مكونات أفق 2020.

3.4 مكون البحوث

خطط الجدول الزمني لأفق 2020 في 2006 لأن يكون البرنامج الإطاري السابع للبحوث للاتحاد الأوروبي مفتوحاً أمام البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وسيتم الإعلان عن هذه الفرصة بشكل كافٍ. سيتم دورياً تحديث الحاجات ذات الأولوية في مجال البحوث وستتم إتاحة نتائج البحوث لشركاء أفق 2020.

الإجازات الرئيسية لمكون البحوث في الفترة 2006-2013

فُتح البرنامج الإطاري السابع للبحوث أمام البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط. كان ما مجموعه نحو 30 مشروعاً من مشروعات البرنامج الإطاري السابع للبحوث في نطاق أفق 2020، وهي تعالج التحديين العامين لمنع التلوث من المنبع ورصد جودة المياه وتقييمها. من بين هذه المشروعات، استهدف 12 المنطقة المتوسطية تحديداً، وقد تطلبت هذه الـ12 جميعها عدا واحداً تعاوناً دولياً مع بلدان متوسطة غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما كان الشركاء من و/أو دراسات الحالة حول البلدان المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً حاضرين في ثلاثة مشروعات أخرى داخل هذه المحفظة.

تم التصدي للحاجة إلى تحديد الأولويات البحثية وإلى مساندة التنسيق الفعال والتعاون ونشر نتائج البحوث من خلال العديد من مشروعات البرنامج الإطاري السابع للبحوث للاتحاد الأوروبي التي جمعت بين شركاء من كل أنحاء المتوسط مثل (أ) جهاز تنسيق البحوث العلمية



المملكة
الأردنية الهاشمية



Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط



European Union

والابتكار في منطقة المتوسط (2008-2013)، (ب) وميد سبرينغ (2013-2016)، وهو منصة للحوار والتنسيق للمؤسسات الحكومية والهيئات البحثية والجمعيات والمجتمع المدني بشأن الطاقة والغذاء الميسور عالي الجودة وشح الموارد، (ج) والتعاون الأوروبي المتوسطي، في إطار البرنامج الإطاري السابع للاتحاد الأوروبي، من خلال أنشطة ERANET المشتركة وغيرها (2013-2017) الذي يهدف إلى تعزيز الملكية المشتركة من خلال الابتكار والبحوث التنافسية في مجال التحديات المجتمعية في منطقة البحر المتوسط.

توفر أجندة البحوث الإستراتيجية والابتكار التابعة لمبادرة البرمجة المشتركة "التحديات المائية لعالم متغير" إطاراً لأنشطة البحوث والتطوير والابتكار المستقبلية والاستثمارات الأوروبية في قطاع المياه. توفر مبادرة التحديات المائية لعالم متغير - على الرغم من عدم تمحورها حول البحر المتوسط - منبراً للحوار بشأن البحوث والابتكار بين الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان غير الأعضاء فيه. وتحدد أجندة البحوث الإستراتيجية والابتكار، من بين أشياء أخرى، الحاجات البحثية فيما يتعلق بالملوثات الناشئة والحد من تلوث التربة والمياه.

تعكف خطة عمل المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقوية عملها في مجال الصلة بين العلم والسياسات من خلال (أ) تحسين المعرفة بالتلوث البحري وتقييمه، مع تركيز خاص على مصادر الانتشار والأثر التراكمي لمختلف النقاط ومصادر الانتشار للضغط على البيئة البحرية، (ب) والترويج للمساعدة العلمية الأكثر تكاملاً لسد الفجوة المعرفية وكذلك تحسين تنفيذ التدابير المتعددة المتفق عليها في الخطط الإقليمية (الملوثات العضوية الثابتة، وكفاءة موارد المياه، والنفايات الصلبة والطاقة، والقمامة البحرية، والبلاستيك الدقيقة).

التحديات الرئيسية للفترة 2014-2020

كما حدد إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط - مُحَقاً - فإن التحدي الرئيسي الواجب التصدي له هو عدم تحويل نتائج البحوث إلى صنع قرارات تتعلق بالسياسات.

سيساهم "البرنامج الإطاري للبحوث والابتكار أفق 2020" التابع للاتحاد الأوروبي 2014-2020 في التصدي لهذا التحدي بتوفير بحوث مناسبة اجتماعياً متعلقة بالسياسات ونشر النتائج من أجل صنع السياسات.

الهدف العام

زيادة القاعدة المعرفية وتطوير تكنولوجيات مبتكرة، بما في ذلك نشرها ونقلها لمنع والحد من التلوث في البحر المتوسط.

الأهداف المحددة

1. معالجة الفجوات البحثية المطلوبة لتحقيق هدف أفق 2020 من خلال:
 - أ. تحديد الحاجات البحثية مع أخذ المعرفة المتاحة والأجندات البحثية المشتركة ذات العلاقة الراهنة في الاعتبار، على أن تعكس البرامج البحثية هذا بقدر المستطاع.
 - ب. تشجيع مشاركة بلدان أفق 2020 غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في برامج الاتحاد الأوروبي المعنية بالبحوث وأنشطة الابتكار.
2. تطوير آليات لتحسين الصلة بين السياسات والعلم وممارسة العلم.
 - أ. تحليل ورصد النتائج من البحوث ذات الصلة بأفق 2020 ومشروعات الابتكار ونقل المعرفة إلى وضع السياسات والممارسات فيما يتعلق بأفق 2020.
 - ب. إقامة روابط فعالة بين مكون البحوث في مبادرة أفق 2020 ومكوناتها الأخرى.

